

الخليبي لدى مشاركتها في فعاليات اجتماع حول منجزات منهاج عمل بيجين + ٣٠ بمسقط: المرأة الفلسطينية تتحمل أعباء اقتصادية وعنف متعدد الأبعاد مع استمرار العدوان الإسرائيلي وجرائمه.



2024-12-09

مسقط - ٢٠٢٤/٩/١٢ شاركت وزيرة شؤون المرأة منى الخليبي اليوم في اجتماع رفيع المستوى حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ٣٠ عاماً، والذي تنظمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وجاءت مشاركة الخليبي في الجلسة الثالثة من الاجتماع حول التمكين الاقتصادي والمشاركة الاقتصادية للمرأة من خلال كلمة سلطت الضوء على التداعيات الاقتصادية للعدوان وحرب الإبادة على الشعب الفلسطيني، والتي تلقي في ظلها على المرأة التي تتحمل أشد الأعباء وطأة، مؤكدةً على أنّ العنف متعدد الأبعاد والواقع على المرأة يقوض فرص وصولها إلى الموارد والمصادر الاقتصادية مما يجعلها تعاني من الفقر ويقاوم من أعباء الرعاية. مشيرة إلى سياسة إسرائيل الرامية إلى تدمير الممتلكات ومصادرتها وسرقة المقتنيات الخاصة بالمرأة والمحاصيل الزراعية وتدمير البنية التحتية (المياه، الكهرباء، والصرف الصحي) وشبكات الطرق والاتصالات والإنترنت مما أدى إلى عزل المرأة، وإقصائها قسراً عن المشاركة الاقتصادية وتقويض استفادتها من خدمات الشمول المالي، وتدمير المشاريع المدرة للدخل والتي تملكها أو تديرها المرأة وتدمير المنشآت مما رفع نسبة البطالة بين النساء، بالإضافة إلى احتجاز أموال المقاصة الفلسطينية مما فاقم الأوضاع الاقتصادية سوءاً وانعكس على الواقع الاقتصادي للمرأة على صعيد مستويات الدخل والخدمات المقدمة لها.

وأشارت في كلمتها إلى التقدم المحرز من قبل وزارة شؤون المرأة خلال السنوات الماضية، حيث بذلت الوزارة جهوداً ملموسة في قيادة عملية الاستجابة الإنسانية وتوجيه الخدمات المنفذة للحياة، واللازمة للتعافي من منظور جنساني. وتدرك الوزارة بأنّ احتياجات المرأة في المحافظات الفلسطينية متباينة، لذلك تبنت نهجاً يقوم على تحسس هذه الاحتياجات المتباينة عبر الزيارات الميدانية، البحوث، والمشاورات الواسعة. (الاقتصاد القائم على المعرفة).

وأشارت الخليبي إلى التقدم المحرز في بعض التشريعات ذات العلاقة وعلى وجه الخصوص (التأمين الصحي للعاملات في قوى الأمن، قرار الحد الأدنى للأجور، وإشراك النساء في مجالس إدارة الشركات، والحوافز الجمركية والضريبية في القوانين ذات الصلة، وتعليمات

لحماية النساء العاملات من العنف والتحرش في بيئة العمل، قرار لتسهيل الوصول إلى خدمات الشمول المالي، والتسهيلات المصرفية، وآخر لتسجيل العقار مناصفة في القروض المشتركة).

وشددت الخليبي على أن وزارة شؤون المرأة تعمل على إطار استراتيجي للتمكين الاقتصادي للمرأة، وإطار استراتيجي لوزارة شؤون المرأة ٢٠٢٥-٢٠٢٧، وتدفع باتجاه تنفيذ الإطار الاستراتيجي الوطني للتنمية والتطوير الذي يركز على عدة مبادرات تنموية، والإطار الشامل للاستجابة الإنسانية، والتعافي، وإعادة الإعمار المستجيب لمقاصد الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة، وإطار لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والحماية الاجتماعية، والمساهمة في تنفيذ البرنامج الإقليمي الرامي إلى رفع نسبة مشاركة النساء في سوق العمل والانتاج بواقع ٥٪، بالإضافة إلى استراتيجية مراعية للمنظور الجنساني للمشاريع الصغيرة، ومتناهية الصغر، والمتوسطة.

وفي الختام أشارت الخليبي الى رؤية الوزارة في هذا السياق والتدخلات التي ستعمل عليها وتصبو لتحقيقها في قياس التكلفة الاقتصادية لعنف وجرائم الاحتلال وتداعياته على المرأة والدعم في تصميم الخطط التنفيذية ومصفوفة المتابعة والتقييم للأطر الاستراتيجية. ومراجعة السياسات والتشريعات والبرامج ذات الصلة بالسياق الاقتصادي من منظور جنساني. وتعميم إدماج مبادئ المساواة بين الجنسين في فرق التخطيط والموازنة والاستثمار ببناء القدرات، وتحفيز النساء للانتقال من قطاع العمل غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، وثقافة توجه النساء والفتيات إلى التدريب المهني والتقني بالإضافة إلى خلق حاضنات ومسرعات أعمال لدعم عجلة التعافي والتمكين الاقتصادي.

